



دراسات إسلامية

مجلة علمية سنوية محكمة

السنة الأولى - العدد الأول / ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م

الحبس في الفقه الإسلامي

د. أياد فوزي توفيق حمدان

أستاذ مساعد - وحدة الدراسات الإسلامية - جامعة السودان

يصدرها قسم الدراسات الإسلامية ، كلية الآداب ، جامعة الخرطوم ، قسم الثقافة الإسلامية بإدارة مطلوبات جامعة الخرطوم

مقدمة :

تعالج هذه الدراسة موضوعاً في غاية الأهمية وهو موضوع الحبس في الفقه الإسلامي ، وسنتناول فيه معنى الحبس لغة واصطلاحاً ، ومشروعية الحبس من الكتاب والسنة والإجماع المعقول ، وكذلك أسبابه التي يمكن إجمالها في ثلاثة أسباب : الحبس بالتهمة ، والحبس بالدين والحبس تعزيراً والحبس في القصاص.

وسيشمل هذا البحث تعريف الحبس ومشروعيته وأسبابه ، وعلى جوانب الرحمة والإنسانية في التشريع الإسلامي ، من خلال الشروط والصفات التي ينبغي أن تتوفر في المكان المعد للحبس ، والتي أكد عليها الفقهاء إلى جانب ذلك ستعالج الدراسة أنواعاً من الحبس مثل الملازمة والتغريب.

تعريف الحبس ومشروعيته :

تعريف الحبس :

في اللغة : الحبس هو المنع والإمساك وهو ضد التخلية ، والحبس اسم المكان الذي يتم فيه الحبس.^(١)

وفي الاصطلاح : هو تعويق الشخص ومنعه من التصرف بنفسه سواء كان ذلك في بيت أو مسجد أو كان بتوكل الخصم أو وكيله عليه وملازمته له^(٢) ، أو كان بنفيه وتغريبه.^(٣)

أصل مشروعية الحبس :

الحبس مشروع بالكتاب والسنة والإجماع المعقول.

(١) لسان العرب ، ابن منظور ج ٦ ص ٤٤.

(٢) تبصرة الحكام ، ابن فرحون ج ٢ ص ٣٥ ، الطرق الحكيمة ، ابن القيم ص ١٠٢.

(٣) النفي : يقال : نفيت الرجل عن الأرض إذا طردته. وغربٌ بعيدٌ. والتغريب : النفي عن البلد. لسان العرب ، ابن منظور ج ٢ ص ٩٦٦.

(٤) سبل السلام ، الصنعاني ج ٤ ص ٥ ، قل الصنعاني : الحبس عوض عن التغريب فهو نوع منه.

فمن الكتاب :

قل تعالى : ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ جِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ [المائدة : ٣٣].

وجه الدلالة : أن الآية الكريمة نصت على أن إحدى عقوبات قطاع الطرق النفي من الأرض ، والمراد بالنفي الحبس ، فيكون الحبس مشروعاً بهذه الآية^(٥)

قل تعالى : ﴿ فَإِذَا لَقِيتُمْ الَّذِينَ كَفَرُوا فَضَرْبُ الرِّقَابِ حَتَّىٰ إِذَا أَثْنَحْتُمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً حَتَّىٰ تَضَعَ الْحَرْبُ أَوْزَارَهَا ﴾ [محمد : ٤].

وجه الدلالة : أن الآية دلت على جواز الأسر ، والأسير في الحقيقة محبوس ، جاء في القاموس المحيط : الأسير الأخيد والمقيد والمسجون.^(٦)

قل تعالى : ﴿ قَالَ رَبِّ السِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْهِنَّ وَأَكُنْ مِنَ الْغَافِلِينَ ﴾ (٣٣) فَاسْتَجَابَ لَهُ رَبُّهُ فَصَرَفَ عَنْهُ كَيْدَهُنَّ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ (٣٤) ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيْسَ جُؤْنُهُمْ حَتَّىٰ جِئَ [يوسف : ٣٣-٣٥].

وجه الدلالة : إن هذه الآيات تدل على أن سيدنا يوسف دخل السجن ولبت فيه بضع سنين والله سبحانه وتعالى الذي قص علينا هذه القصة أنكر دخول يوسف السجن لما في ذلك من الظلم ، ولكنه لم ينكر ذات السجن بل أوردته وأقره ، وهذا في شرع من قبلنا شرع من قبلنا ، شرع لنا ما لم يرد في شرعنا ما ينسخه.^(٧)

(٥) الجامع لأحكام القرآن ، القرطبي ج ٦ ص ١٥٢.

(٦) ج ١ ص ٣٦٤.

(٧) الوجيز في أصول الفقه ، عبد الكريم زيدان. ص ٢٦٣ ، أصول الفقه الإسلامي ، وهي

الزحيلي. ج ٢ ص ٨٤٢.

من السنة :

عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قل : أن النبي ﷺ " حبس رجلاً في تهمة " ^(٨).

وفي رواية أخرى : " حبس رجلاً في تهمة ساعة من نهار ثم خلى عنه " ^(٩).
وجه الدلالة : إن الحديث يدل على مشروعية الحبس إذ وقع من الرسول ﷺ وفعله. وفعله سنة ، فدل ذلك على مشروعية الحبس. ^(١٠)

وعن كعب بن مالك ﷺ أنه كان له على عبد الله بن أبي حدرد الأسلمي دين فلقبه فلزمه ، فتكلما حتى ارتفعت أصواتهما فمر بهما النبي ﷺ فقال : " يا كعب وأشار بيده كأنه يقول النصف فلأخذ نصف ما عليه وترك نصفاً " ^(١١).

وجه الدلالة : أن النبي ﷺ أقر كعباً في ملازمته لابن أبي حدرد ولم ينكر عليه ذلك ، وإقراره دليل على مشروعية الملازمة والتي هي نوع من الحبس ، يقول الشوكاني عن هذا الحديث : " يدل على جواز الحبس... ملازمة الغريم فإن تسليط ذي الحق عليه وملازمته له نوع من أنواع الحبس " ^(١٢).

وعن النبي ﷺ قل : " مطل الغني ظلم " ^(١٣) ، وفي رواية " يحل عرضه وعقوبته " ^(١٤).

وجه الدلالة : أن امتناع الغني من دفع الحق الواجب عليه يعتبر ظلماً لا بد من دفعه ، ودفعه يكون بالعقوبة فللحاكم أن يعاقب الغني المماطل بالسجن حتى يدفع الحق

^(٨) سنن أبي داود ج ٢ ص ٢٨٢ ، سنن الترمذي ج ٢ ص ٤٣٥ ، وقال عنه الترمذي حديث حسن.

^(٩) السنن الكبرى ، البيهقي ج ٦ ص ٣٤٣.

^(١٠) حكم الحبس ، محمد بن عبد الله الأحمد. ص ٤٤.

^(١١) فتح الباري ، كتاب الخصومات ج ٥ ص ٧٣ ، صحيح مسلم بشرح النووي ، كتاب المساقلة والمزارعة ج ١٠ ص ٢٢٠.

^(١٢) نيل الأوطار ، الشوكاني ج ٨ ص ٣٤٣.

^(١٣) فتح الباري ، كتاب الخصومات ج ٥ ص ٦٢.

^(١٤) سنن ابن ملجة ج ٢ ص ٨١١ ، سنن النسائي ج ٧ ص ٣٦٦ ، السنن الكبرى ج ٦ ص ٥١.

إلى مستحقه ، و العقوبة الواردة في الحديث مطلقة والسجن من جملة ما يصدق عليه المطلق.^(١٥)

قال الشوكاني : يدل على جوازه - أي الحبس - حديث مطل الغني ظلم يحل عرضه وعقوبته ، لأن العقوبة مطلقة ، والحبس من جملة ما يصدق عليه المطلق.^(١٦)
من الإجماع : أن الأمة أجمعت منذ عهد الصحابة إلى يومنا هذا على مشروعية الحبس في جملة سدأ لباب الشر وقطعاً لدابر الفساد ولا خلاف في ذلك.^(١٧)

يقول الشوكاني : والحاصل أن الحبس وقع في زمن النبوة وفي أيام الصحابة والتابعين فمن بعدهم إلى الآن في جميع الأمصار و الأعصار ، من دون إنكار ، وفيه من المصالح ما لا يخفى لو لم يكن منها إلا حفظ أهل الجرائم المنتهكين للمحارم الذين يسعون في الإضرار بالمسلمين ، ويعتادون ذلك ويعرف من أخلاقهم ولم يرتكبوا ما يوجب حداً ولا قصاصاً حتى يقام عليهم فيراح منهم العباد والبلاد ، فهؤلاء إن تركوا أو خلي بينهم وبين المسلمين بلغوا من الإضرار بهم إلى كل غاية ، وإن قتلوا كان سفك دمائهم بدون حقها فلم يبق إلا حفظهم في السجن والحيلولة بينهم وبين الناس بذلك حتى تصح منهم التوبة أو يقضي الله في شأنهم ما يختاره ، وقد أمرنا الله تعالى بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، والقيام بهما في حق من كان كذلك لا يمكن بدون الحيلولة بينه وبين الناس بالحبس.^(١٨)

أسباب الحبس :

أسباب الحبس كثيرة جداً ولكن يمكن إجمالها في ثلاثة أمور :
الحبس بالتهم : التهمة في اللغة الشك والريبة ، وأتيمته : ظننتُ به سوءاً^(١٩) ، والمراد بالحبس بالتهم : الحبس على ذمة التحقيق وذلك للمدعي عليه بدعوى مصحوبة

(١٥) فقه السجون ، د. أبو سريع محمد عبد الهادي. ص ١٥.

(١٦) نيل الأوطار. ج ٨ ص ٣٨٣.

(١٧) حاشية ابن عابدين ج ٥ ص ٣٦١ ، البحر الرائق لابن نجيم. ج ٦ ص ٣٠٧ ، الطرق الحكسية ،

ابن القيم. ص ١٠٤.

(١٨) نيل الأوطار. ج ٨ ص ٣٨٣.

(١٩) القاموس المحيطة ، الفيروزآبادي. ج ٤ ص ١٨٩.

بالارتباب فيحبس لخوف هربه ولتبيين حاله.^(٢٠) أي الحبس بتهمة ارتكاب جريمة معينة كارتكاب الجنايات والحرمات مثل القتل وقطع الطريق والسرقة ، والمتهم قد يكون من أهل الفجور بأن تثبت عليه الجناية ، فإنه يحبس لاستيفاء القصاص أو لإقامة الحد أو تعزير له بحسب ما يقتضيه الحكم في الجناية.^(٢١)

وإن كان المتهم فيها مجهول الحال لا يعرف ببر ولا فجور فهذا يحبس حتى ينكشف حاله عند عامة الفقهاء.^(٢٢)

الحبس بالدين : ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه لا يجوز حبس المدين ، وإنما يؤمر بالوفاء فإن امتنع وكان له مل فعلى الحاكم استيفاء الدين من ماله للدائن ، فإن امتنع على الحاكم بأن ظهرت منه القدرة والماطلة حبسه حتى يوفي.^(٢٣)

يقول ابن القيم : والذي يدل عليه الكتاب والسنة وقواعد الشرع أنه لا يحبس إلا أن يظهر بقرينه أنه قادر بمأطل سواء كان دينه عوضاً أو عن غير عوض وسواء لزمه باختياره أو بغير اختياره فإن الحبس عقوبة ، والعقوبة إنما تسوغ بعد تحقيق سببها وهي من جنس الحدود فلا يجوز إيقاعها بالشبهة ، بل يثبت الحاكم ويتأمل حل الخصم ويسأل عنه فإن تبين له مطله وظلمه ضربه إلى أن يوفي أو يحبسه.^(٢٤)

الحبس في القصاص والحدود : كحبس من وجب عليه قصاص ووليه غائب فيحبس حتى حضوره وحبس من وجب عليه حد وهو مريض حتى ذهاب المرض.^(٢٥) وكذلك حبس الحد كالنفي في الحراة لمن لم يقتل ولم يأخذ مالا والتغريب للزاني غير المحصن.^(٢٦)

(٢٠) تبصرة الحكام ، ابن فرحون. ج ٢ ص ٢٤١.

(٢١) شرح آداب القاضي للخصاف ج ٢ ص ٣٤٤.

(٢٢) حاشية ابن عابدين ج ٤ ص ٦٢ ، الطرق الحكيمة ص ١٠١.

(٢٣) شرح آداب القاضي للخصاف ج ٢ ص ٣٥٢.

(٢٤) الطرق الحكيمة ص ٦٣.

(٢٥) مغني المحتاج ، الخطيب ج ٤ ص ٤٠.

(٢٦) تبصرة الحكام ، ابن فرحون. ج ٢ ص ٢٤١.

الحبس تعزيراً : التعزير هو عقوبة غير مقبلة تجب حقاً لله أو لآدمي في معصية لا حد فيها ولا قصاص ولا كفارة.^(٢٧) لا خلاف بين الفقهاء في اعتبار الحبس نوعاً من التعزير.^(٢٨) والتعزير هو أوسع أنواع العقوبات ذلك أن الجرائم التي حددت عقوبتها قليلة العدد ، أما ماعدا تلك الجرائم - جرائم الحدود والقصاص - فهو داخل ضمن نطاق التعزيرات. والتعزيرات تمثل الجانب المرن من العقوبات في الفقه الإسلامي بحيث يلائم الظروف المختلفة للمجتمع بما يحقق المصلحة العامة ويصلح المجرم ويكف شره.^(٢٩)

وقد دل على مشروعية التعزير الكتاب والسنة والإجماع.

فمن الكتاب : قل تعالى ﴿ وَاللَّائِي تَحَاوُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا كَبِيرًا ﴾ [النساء : ٣٤].

وجه الدلالة : إن الآية تفيد أن الزوج إذا خاف عصيان زوجته له وعدم القيام بحقوقه فله أن يعظها بتذكيرها بحقوقه ويخوفها من عذاب الله ، فإن لم يفد ذلك فعليه أن يهجرها في المرقد فلا يجمعه وإياها لحاف ، فإن لم يفد ذلك فليضربها ضرباً غير مبرح ، وإذا أباحت الآية ذلك للزوج مع زوجته فهذا دليل على مشروعية التعزير ، لأن الوعظ والهجر والضرب كلها من أنواع التعزير.^(٣٠)

ومن السنة : روي عن النبي ﷺ قل : " لا عقوبة فوق عشر ضربات إلا في حد من حدود الله " ، وفي رواية : " لا يجلد أحد فوق عشرة أسواط إلا في حد من حدود الله " .^(٣١)

(٢٧) كشف القناع ، البهوتي ج ٦ ص ٧٧ ، تبصرة الحكام ، ابن فرحون ج ٢ ص ٢٩٣ .

(٢٨) نيل الأوطار ، الشوكاني ج ٨ ص ٣٤٣ .

(٢٩) فقه السجون ، أبو سريح محمد عبد الهادي ص ١٨ .

(٣٠) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ج ٣٠ ص ٣٧ .

(٣١) صحيح البخاري ج ٨ ص ٣٦٠ .

(٣٢) صحيح مسلم ج ٣ ص ١٣٣ .

وجه الدلالة : إن الحديث يفيد أنه يجوز في موجب الحدود الجلد فوق عشر جللات ولا يجوز في غيرها من المعاصي ، ففهم منه أنه يجوز الجلد عشراً فاقل في غيرها وهو التعزير ، وإذا كان ذلك كذلك فللحديث دليل على مشروعية التعزير.^(٣٣)

ومن الإجماع : فقد أجمع الفقهاء على أن التعزير مشروع في كل معصية لا حد فيها ولا كفارة ، والحبس أحد أنواع التعزير.^(٣٤)

مدة الحبس تعزيراً :

لا خلاف بين العلماء أنه لا تحديد لأقل مدة للحبس تعزيراً ، بل المرجع في ذلك إلى القاضي.^(٣٥) يقول ابن فرحون : فحبس التعزير راجع إلى اجتهاد الحاكم بقدر ما يرى أنه ينزجر به.^(٣٦)

أما أكثر مدة الحبس تعزيراً : فاختلف العلماء فيها :

فذهب الشافعية^(٣٧) إلى أن أكثر مدة الحبس تعزيراً سنة ، وكذا ذهب بعض الحنفية^(٣٨) ولكنهم حددوها بستة أشهر ، واستدلوا بقوله ﷺ : " من بلغ حداً في غير حد فهو من المعتدين " .^(٣٩)

وجه الدلالة : إن الحديث يفيد أنه لا يجوز أن يبلغ بغير الحد وهو التعزير الحد ، وحد الزاني غير المحصن هو جلده مائة جلدة وتعزيره سنة ، والتعزير من أنواع الحبس وعليه فلا يجوز أن يبلغ بالسجن تعزيراً حد الزاني غير المحصن وهو تعزيره سنة ، ويعلل جوازاً أن يكون السجن سنة بأن تعزير الزاني غير المحصن بعض الحد لا كله فبلوغ السجن تعزيراً إلى سنة لا يعتبر مخالفاً لنص.^(٤٠)

(٣٣) فتح القدير . ج ٥ ص ٣٤٥ .

(٣٤) مجموع فتاوي شيخ الإسلام ابن تيمية . ج ٣٧ ، المحلى لأبن حزم . ج ١ ص ٤٢٧ .

(٣٥) الأحكام السلطانية ، الماوردي . ص ٢٣٦ .

(٣٦) تبصرة الحكام . ابن فرحون . ج ٢ ص ٣٢٩ .

(٣٧) مغنى المحتاج ، الخطيب . ج ٤ ص ١٩٢ ، نهاية المحتاج ، الرملي . ج ٨ ص ٢٢ .

(٣٨) فتح القدير . ابن الهمام . ج ٥ ص ٣٤٥ ، حاشية ابن عابدين . ج ٥ ص ٧٦ .

(٣٩) السنن الكبرى ، البيهقي . ج ٨ ص ٣٢٧ .

(٤٠) نهاية المحتاج ، الرملي . ج ٨ ص ٢٢ .

وذهب جمهور الفقهاء من الحنفية^(١) والمالكية^(٢) والحنابلة^(٣) إلى أن المرجع في تقدير مدة السجن تعزيراً هو القاضي ، واستدلوا بأن المقصود من التعزير إصلاح الجاني وتطهير المجتمع من الجريمة ، وإذا كان هدف التعزير إصلاح الجاني فإن الجنة يختلفون فمنهم من تصلحه المدة القصيرة ، ومنهم من لا تصلحه إلا المدة الطويلة ، فالمرجع في ذلك إلى القاضي لأنه هو الذي عايش الجريمة وعرف نفسية المجرم.

الراجح : هو ما ذهب إليه جمهور الفقهاء لأن الغاية من الحبس تعزيراً تأديبه وإصلاحه ، وصلاحه لا يعرف إلا بظهور علامات التوبة عليه وظهور هذه العلامات لا يقدر بمدة فقد تقصر المدة وقد تطول.

اعتبار الحبس عذاب :

يعتبر السجن عذاباً ولهذا عد يوسف عليه السلام الخروج من السجن إحساناً إليه ، قل تعالى : ﴿ وَقَدْ أَحْسَنَ بِي إِذْ أَخْرَجَنِي مِنَ السِّجْنِ ﴾ [يوسف : ١٠٠].

وقد نص الفقهاء على أنه يجب على القاضي أول ما ينظر فيه أمر المحبوسين^(٤) وذلك لأن الحبس عذاب وربما كان فيهم من لا يستحق البقاء فيه.^(٥)

ويجب على القاضي أن يكتب اسم المحبوس ونسبه في ديوانه ثم يكتب اسم من حبس لأجله ، ويكتب مقدار الحق الذي حبس به ويكتب التاريخ.^(٦)

يقول ابن عابدين : أما أنه يكتب اسم المحبوس ونسبه فلأن الطالب ربما طالب القاضي بتسليم المحبوس إليه فلا بد أن يعرف القاضي اسمه ونسبه حتى يطالب السجن بتسليم ذلك إليه ، والتعريف إنما يحصل بالاسم والنسبة ، وأما أنه يكتب من حبس لأجله لأنه لو لم يكتب ربما جاء إنسان آخر وادعى أنه حبس في دينه ، ويخرج فيهرب من

(١) البحر الرائق ج ٥ ص ٤٦ ، حاشية ابن عابدين ج ٤ ص ٧٦.

(٢) حاشية الدسوقي ج ٤ ص ٣٥٤ ، تبصرة الحكام ، ابن فرحون ج ٢ ص ٣٣٠.

(٣) كشف القناع البهوتي ج ٦ ص ١٢٦.

(٤) أدب القضاء ، ابن أبي الدم ص ٧٢.

(٥) كشف القناع ، البهوتي ج ٦ ص ٣٣٠ ، المهذب ، الشيرازي ج ٢ ص ٢٩٩ ، القوانين الفقهية ،

ابن جزى ص ٣٢٤.

(٦) شرح آداب القاضي للخصاف ج ٢ ص ٣٦٦.

القاضي والخصم الذي حبس لأجله ، وأما أنه يكتب مقدار الحق الذي عليه فلأنه ربما جاء المحبوس بمال قليل ويقول للقاضي حبسني لهذا القدر من المال فيدفعه إلى القاضي ويهرب.^(٤٧)

كيفية النظر في أحوال المحبوسين :

يقول الماوردي : " ولا يحتاج في تصفح أحوالهم إلى متظلم إليه لعجز المحبوسين عن التظلم " .^(٤٨)

وكيفية النظر في أمرهم تكون بأن يرسل القاضي إلى الحبس أحد الثقات عنده فيكتب اسم كل المحبوسين وسبب حبسه واسم خصمه حتى ينتهي منهم ثم ينادي في الناس بقدر ما يشتهر أمره ويظهر له غريم إن كان غائباً ... فينادي المنادي بأن القاضي قد بدأ في أمور المحبوسين فمن كان له على محبوس حق فليحضر في يوم كذا.^(٤٩)

فإذا حان الموعد وحضر الناس ترك الرقاع التي فيها اسم المحبوسين بين يديه ، فما وقع في يده منها نظر إلى اسم المحبوس وقال : من خصم فلان المحبوس ؟ فإذا قل خصمه : أنا ، بعث معه ثقة إلى الحبس فأخرج خصمه وحضر معه مجلس الحكم ولا يفتقر في إخراج المحبوسين إلى إذن خصمه لأنه يخرج في حقه لا في حق حبسه.^(٥٠) وهذا كان في القديم ولا يمنع ذلك من تطوير هذا النظام لكي يلانم العصر.

ولا يسأل القاضي خصمه لم حبسته ؟ لأن الظاهر أن القاضي السابق إنما حبسه بحق.^(٥١)

وإذا سأل القاضي المحبوس بم حبست ؟ فلا يخلو جوابه من الآتي :

- أن يقول حبسني تعزيراً ، فهنا للقاضي أن يطلقه لأن المقصود بحبسه التأديب والذي ربما يكون قد حصل ، وللقاضي كذلك أن يبقيه في الحبس بقدر ما يرى بحسب

(٤٧) حاشية ابن عابدين ج ٥ ص ٣٧٠.

(٤٨) آداب القاضي ، الماوردي ج ١ ص ٢٢١.

(٤٩) البحر الرائق ، ابن نجيم ج ٦ ص ٣٠٠ ، آداب القاضي ، الماوردي ج ١ ص ٣٢١.

(٥٠) كشف القناع ، البهوتي ج ٦ ص ٣٢٠.

(٥١) فتح القدير ، ابن الهمام ج ٧ ص ٢٦٦.

اجتهاده لأن التعزير كما مر سابقاً مفوض إلى اجتهاده^(٥٢) ، ولا يطلقه القاضي إلا بعد أن يتأكد أنه لا أحد يطالبه بحق. يقول الماوردي : ولا يطلقه لجواز أن يكون له خصم لم يذكره حتى ينال في الناس أياً بأن القاضي قد رأى إطلاق فلان من حبسه ، فإن كان له خصم قد حبس له فليحضر ... فإذا مضت ثلاثة أيام ولم يحضر له خصم أطلقه بعد إخلافه أنه ما حبس بحق لخصمه^(٥٣).

- أن يقول حبسني لتهمة ، فإذا كان كذلك فإن الأمر مفوض للقاضي إن رأى إطلاقه أطلقه ، وإن رأى حبسه بقدر ما يرى فله ذلك.

- أن يقول حبسني لخصم بحق ، فيسأله القاضي عن خصمه وعن الحق الذي حبس فيه ، فإذا أحضر خصمه وطالب لم يخل الحق من أن يكون في مل أو على بدن : - فإن كان من حقوق الأبدان كالقصاص والحدود ، فلحبس به غير مستحق لأن تعجيل استيفائه منه ممكن فيستوفي ويخلي بعد النداء عليه^(٥٤).

وإن كان من حقوق الأموال ، فإما أن يكون عيناً أو يكون مالاً في الذمة ، فإن كان عيناً ، فلا يخلو أن تكون مستحقة بعقد أو عن غير عقد ، فإن استحق بعقد كالبيع إذا لم يقبض حكم فيه بما يوجبه حكم العقد من بقاء الثمن أو قبضه ، وإن استحق بغير عقد كالغصب ، فإن ثبت غصبه بينة حكم القاضي بتسليمه ، وإن ثبت بإقراره رفع يده عنه ولم يمنع المدعي منه ، ولم يحكم له بتسليمه لجواز أن يكون لغيره^(٥٥).

وإن كان مالاً في الذمة : أمره بقضائه إن كان له مل ، وإلا رده إلى الحبس إذا امتنع ، فإن ادعى أنه معسر ، وصدقه خصمه فإن كان شيئاً حصل له به مل كالقرض أو شراء لم يقبل قوله في الإعسار إلا بينة بأن ماله تلف ، أو نفذ أو بينة أنه معسر^(٥٦).

(٥٢) كشف القناع ج ٦ ص ٣٢٠.

(٥٣) آداب القاضي ، الماوردي ج ١ ص ٢٢٤.

(٥٤) مغني المحتاج ج ٤ ص ٣٨٧ ، نهاية المحتاج ج ٨ ص ٢٩٩ ، البحر الرائق ج ٦ ص ٣٠١.

(٥٥) آداب القاضي ، الماوردي ج ١ ص ٢٢٧.

(٥٦) فتح القدير ج ٤ ص ٢٦٦ ، المهذب ج ٢ ص ٢٩٩ ، المغني ج ١ ص ٤٢.

فإن لم يؤد ولم يثبت إعساره رده إلى الحبس لأنه يستحقه ، وإن أدى أو ثبت إعساره نودي عليه فلعل له خصماً آخر فإن لم يحضر أحد أطلقه.^(٥٧)

- وإن قل : حبسي تعدياً بغير حق و لغير خصم ، وهذا القول خلاف الأصل لأن الأصل ألا يكون حبس إلا بحق. وفي هذه الحالة يأمر القاضي : بأن ينادي عليه أياماً حتى يشتهر أمره ويغلب على الظن أنه لو كان له خصم لحضر ، وفي حالة النداء عليه لا يخلو الحل أما أن يظهر له خصم أو لا يظهر.

فإن ظهر له خصم وانكر دعواه أنه حبس ظلماً بل حقاً ، فعليه إثبات ذلك بالبينة وإلا فالقول قول المحبوس يحلف ويطلق ، فإن كان الخصم غائباً رده إلى الحبس أو أخذ منه كفيلاً وأطلقه وكتب إلى الغائب ليحضر ليدلي بحجته ، أو يوكل في ذلك ، فإن علم ولم يحضر أطلق لعدم الموجب لحبسه ، لكن الأولى مطالبته بالكفيل احتياطياً.^(٥٨)

وإذا لم يحضر له خصم ولم تقم بينه بأنه حبس بحق أو ظلم أعلاه القاضي إلى الحبس وكشف عن حاله وهو مقيم في الحبس ، لأن الظاهر أنه حبس بحق.^(٥٩)

إعداد مكان الحبس :

هذا وينبغي أن يكون المكان المعد للحبس مشتملاً على المرافق الآتية :

- ينبغي أن يتوفر مكان مخصص للعبادة ، يؤدي فيه السجناء الصلاة على أكمل الوجوه ، قل ابن حزم : تحب الجمعة ... ويصليها المسجونون ... ركعتين في جماعة بخطبة كسائر الناس.^(٦٠)

- وكذلك أن يتوفر في الحبس مكان مخصص للوضوء والنظافة ، حتى يتمكن كل مسجون من قضاء حاجته فيه بلا مشقة ، ونص فقهاء المالكية على أن المسجون يخرج للوضوء وقضاء الحاجة إذا كان لا يمكنه فعل ذلك في الحبس.^(٦١)

(٥٧) نهاية المحتاج ج ٨ ص ٢٥٠.

(٥٨) حاشية ابن عابدين ج ٥ ص ٣٧٠ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ٣٨٧ ، كشاف القناع ج ٦ ص ٣٢١.

(٥٩) فتح القدير ج ٧ ص ٢٦٦ ، البحر الرائق ج ٦ ص ٣٠١ ، آداب القاضي ، الماوردي ج ١ ص ٤٩.

(٦٠) اغلى ج ٥ ص ٤٩.

- وأن يكون في الحبس مكان معد لنزول الطبيب والممرض ونحوهما حتى يتمكنوا من الإشراف على صحة المساجين ، ونص الحنفية على أن السجين لا يمكن من الخروج بقصد العلاج ، لأن ذلك ممكن في الحبس.^(٦١)
 - وأن يوجد في الحبس مكان مخصوص لمزاولة الحرف الصناعية والزراعية ، لأنه قد يسمح للسجين بمزاولة حرفة من الحرف حتى يتمكن من إعاشة نفسه ومن يعوله.^(٦٢) قل النووي : وإن كان المفلس ذا صنعة مكن من عملها في الحبس.^(٦٣)
 - أن يتوفر في الحبس مكان معد لخلوة السجين بزوجه ، فقد نص فقهاء الحنفية والشافعية على أن الزوج لا يمنع من جماع زوجته إذا كان في السجن موضع خل بحيث لا يطلع عليه أحد.^(٦٤) قل ابن قدامة : وإن حبس الزوج فلحب القسم بين نسائه بأن يستدعي كل واحدة في ليلتها ، فعليه طاعته.^(٦٥)
 - وإن يتوفر في الحبس مكان معد لنزول عمل السجن كالمدبر وأعوانه وذلك حتى يتمكنوا من الإشراف على سير العمل في الحبس ومراقبة السجناء.^(٦٦)
 - وبالجملة فإنه ينبغي أن يكون الحبس مكاناً معداً لنزول الأسوياء ، فيجتهد في أن يوفر المبنى لتزلائه مستوى إنسانياً ويتعد بهم عن مظاهر الإذلال والكآبة التي لا ضرورة لها ولا جدوى منها في الإصلاح.^(٦٧)
- والناظر في السجون اليوم يجد أنها يراعى بها هذه المواصفات عند إعدادها. وقد نص التشريع الجنائي الإسلامي السوداني على جواز منح السجين المضمون من ذوي

(٦١) الفتاوى الهندية ج ٣ ص ٤١٨ ، شرح الزرقاني على موطأ مالك ج ٥ ص ٢٨١.

(٦٢) البحر الرائق ج ٦ ص ٣٠٨.

(٦٣) نهاية المحتاج ج ٤ ص ٣٣٥.

(٦٤) المرجع السابق ج ٤ ص ٣٣٥.

(٦٥) فتح القدير ج ٧ ص ٢٧٨ ، البحر الرائق ج ٦ ص ٣٠٨.

(٦٦) المغني ، ابن قدامة ج ٧ ص ٣٠٨.

(٦٧) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ج ٣٤ ص ١٧٩.

(٦٨) حكم الحبس ، محمد بن عبد الله الأحمد ص ٢١٢.

الأحكام الطويلة إجازة خمسة عشر يوماً يقضيها مع أسرته بشروط.^(٦٥) وكذلك عن فصل الصبية عن باقي المسجونين ومنع سجن من لم يبلغ الثامنة عشر من عمره أو بلغ السبعين من عمره فيما عدا حد الحراة.^(٦٦)

ومن أنواع الحبس :

أولاً : الملازمة :

تعريفها في اللغة : هي التعلق بشيء وعدم مفارقتها.^(٦٧)

وفي الاصطلاح : هي سير المدعي أو صاحب الحق أو كليهما مع المدعى عليه أو من ثبت عليه حق حيث سار ، وجلوسه حيث جلس غير مانع من الاكتساب ونحوه من الضروريات.^(٦٨)

وقد ثبتت مشروعية الملازمة بقوله تعالى : ﴿ وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِنْ تَأْمَنَّهُ بِقَنَظَارٍ يَكُونُ إِلَيْكَ وَمِنْهُمْ مَنْ إِنْ تَأْمَنَّهُ بِدِينَارٍ لَا يَكُونُ إِلَيْكَ إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا ﴾ [آل عمران : ٧٥].

وجه الدلالة : ذهب كثير من المفسرين إلى أن المراد بقوله تعالى : " إِلَّا مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا " أي : إلا ما دمت قائماً على رأسه بالملازمة له.^(٦٩) فالآية دالة على مشروعية ملازمة الطالب للمطلوب بالدين.

وكذلك يدل على مشروعية الملازمة حديث كعب بن مالك أنه كان له على عبد الله بن حدرد دين فلقبه فلزمه فتكلما حتى ارتفعت أصواتهما فمر بهما النبي ﷺ فقال : يا كعب ، وأشار بيده ، كأنه يقول : النصف فلتأخذ نصف ما عليه وترك نصفاً.^(٧٠)

(٦٥) القانون الجنائي الإسلامي السوداني شرح القسم العام ، القاضي عوض الحسن النور. ص ١٠٧.

(٦٦) المرجع السابق. ص ١٠٧.

(٦٧) لسان العرب ج ٣ ص ٣٣ ، القاموس المحيط ، الفيروزابادي ج ٤ ص ١٧.

(٦٨) نيل الأوطار ، الشوكاني ج ٨ ص ٣٢ ، الخلى ، ج ٨ ص ١٦ ، البحر الرائق ، ج ٦ ص ٣٣.

(٦٩) أحكام القرآن ، الجصاص ج ٢ ص ١٦ ، جامع البيان ، الطبري ج ٣ ص ٣٧.

(٧٠) فتح الباري كتاب الخصومات ج ٥ ص ٧٣ ، صحيح مسلم ، بشرح النووي كتاب المساقلة والمزارعة ج ١٠ ص ٢٢٠.

وجه الدلالة : أن النبي ﷺ لم ينكر على كعب بن مالك ملازمته لابن أبي حذر بل أقره على ذلك.

- هذا ولا خلاف بين الفقهاء في مشروعية الملازمة.^(٧٥)

- وهناك شروط للملازمة لا بد منها وهي :

* أن يكون القاضي أو الوالي قد أذن في الملازمة إلا إذا كان المدعي عليه قد أقرَ بلحق فلا مانع حينئذ من الملازمة ولو لم يأذن بذلك الوالي أو القاضي.^(٧٦)

* أن تكون في وقت يتوقع وقوع المَلَك في يد المَلْزَم فلا يلازم المدين في وقت مرضه أو في وقت الليل اللهم إلا إذا كان وقت اكتساب المدين ليلاً فلا مانع من ذلك.^(٧٧)

* ألا يجلس المَلْزَم المَلْزَم في موضع العين كالسجد لأن ذلك سجن وليس بمستحق عليه. وكثير من القضاة يسجن المدعي عليه لأن المدعي قد لا تتوفر له الملازمة لانشغاله بإحضار الشهود أو تكميلهم أو تعديلهم ونحو ذلك.^(٧٨)

* ألا يكون في الملازمة ضررٌ على المَلْزَم ، فليس للمَلْزَم أن يقيمه في الشمس أو على الثلج ، أو يلازم المعسر ليلاً بقصد الإضجار ونحو ذلك.^(٧٩)

- وأسباب الملازمة هي :

أولاً : حق المدعي في الملازمة بمجرد الدعوى : فإذا صحح المدعي الدعوى وأنكر المدعى عليه الدعوى ، وقل المدعي لي بينة وطلب تعويق المدعى عليه.

(٧٥) حاشية ابن عابدين ج ٥ ص ٣٧٨ ، البحر الرائق ج ٦ ص ٣١٣ ، كشف القناع ج ٦ ص ٣٤٠ .

نيل الأوطار ج ٨ ص ٣٢٢ .

(٧٦) الفتاوى الهندية ج ٣ ص ٤١٦ .

(٧٧) البحر الرائق ج ٦ ص ٣١٣ .

(٧٨) كشف القناع ج ٦ ص ٣٤١ .

(٧٩) البحر الرائق ج ٦ ص ٣١٣ .

فإن كانت له بيئة حاضرة، يمكن إحضارها في مجلس القاضي فذهب جمهور الفقهاء إلى أن المدعي عليه يلزم حتى آخر المجلس، فإن أحضر البيئة وإلا خلى سبيله.^(٨٠) وإن كانت البيئة بعيدة ولكن يمكن إحضارها في مدة قليلة كاليومين والثلاثة فاختلف الفقهاء في ذلك:

فذهب الشافعية^(٨١) والحنابلة^(٨٢) إلى أن المدعي عليه لا يلزم بإقامة كفيل ولا يلزم إلا إذا شهدت أحوال المدعي بوجود البيئة فيجوز له ملازمة المدعى عليه إلى غاية أكثرها ثلاثة أيام لا يتجاوزها.

وذهب الحنفية^(٨٣) والمالكية^(٨٤) إلى أن المدعي عليه يلزمه إقامة كفيل بالنفس فإن لم يجد فللمدعي ملازمته.

والراجح هو القول بطلب الكفيل من المدعى عليه، فإن عجز عن ذلك فللمدعي ملازمته. لأنه إذا أمكن إقامة كفيل بالنفس فلا داعي للملازمة لأن المقصد يتحقق بكليهما والكفالة أخف.

وإن كانت البيئة غائبة ويستدعي إحضارها وقتاً طويلاً، فالفقهاء متفقون ولا خلاف بينهم على أن المدعى عليه لا يلزمه الكفيل وليس من حق المدعي ملازمته.^(٨٥)

ثانياً: ملازمة المدين بعد ثبوت الحق عليه، فإذا ثبت الحق على المدعى عليه فلا خلاف بين الفقهاء أن لصاحب الحق ملازمته إذا لم يدفع ما وجب عليه لمانع من الموانع كطلبه المهلة حتى يبيع ماله مثلاً.^(٨٦)

(٨٠) آداب القاضي، الماوردي ج ٢ ص ٣٤٧، كشف القناع ج ٦ ص ٣٣٩.

(٨١) آداب القاضي، الماوردي ج ٢ ص ٣٤٨.

(٨٢) المغني ج ١٠ ص ٧٩.

(٨٣) الفتاوى الهندية ج ٣ ص ١٥٥، معين الأحكام، الطرابلسي ص ١٩٩.

(٨٤) بداية المجتهد، الحفيد ج ٢ ص ٢٩٨.

(٨٥) المهذب، الشيرازي ج ٢ ص ٣٠٣، آداب القاضي، الماوردي ج ٢ ص ٣٤٧، المغني ج ١٠ ص ٢٠١.

(٨٦) أحكام القرآن، الجصاص ج ١ ص ٤٧، البحر الرائق ج ٦ ص ٣٠٩.

أما إذا ثبت أن المدين معسر : فذهب الحنفية^(٨٧) إلى أن له ذلك ، وذهب جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة وبعض الحنفية إلى أنه ليس لصاحب الحق ملازمة المدين الذي ثبت إعساره.^(٨٨)

والراجح هو ما ذهب إليه جمهور العلماء لقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾ [البقرة : ٢٨٠] . فهذه الآية تفيد أن المدين إذا أعسر فإنه ينظر إلى أن يغتنى ويقدر على دفع الدين ، فهو منظر بأنظار الله له ... وإذا كان ذلك كذلك فلا تجوز ملازمة المدين المعسر لأن هذا يتنافى مع الأنظار فيخالف ظاهر النص.^(٨٩)

النوع الثاني من أنواع الحبس : التغريب :

تعريفه : في اللغة يقل غرب أي بعد ، وغربته أي : نحته وأبعدته ، والتغريب : النفي عن البلد.^(٩٠)

وفي الاصطلاح : اختلف الفقهاء في المراد بالتغريب : فذهب جمهور الفقهاء من الشافعية^(٩١) والحنابلة^(٩٢) والظاهرية^(٩٣) إلى أن المراد بالتغريب نفي الجاني عن بلده الذي ارتكب فيه الجناية إلى بلد آخر.

وذهب الحنفية^(٩٤) على أن المراد بالتغريب : سجن الجاني في بلد الجناية.

وذهب المالكية^(٩٥) إلى أن المراد بالتغريب نفي الجاني عن بلده الذي ارتكب فيه الجناية وسجنه هنالك. ويطبق النفي والتغريب على الرجل دون النساء.^(٩٦)

(٨٧) حاشية ابن عابدين ج ٥ ص ٢٧١.

(٨٨) المرجع السابق ج ٥ ص ٢٧١ ، حاشية الدسوقي ج ٣ ص ٢٨٠ ، المجموع شرح المذهب ، النووي ج ١٣ ص ٢٧٢ ، أحكام القرآن ، الجصاص ج ٣ ص ٢٧٢ ، جامع البيان الطبري ج ٣ ص ١١٠ ، فتح الباري ج ٥ ص ٦٢.

(٨٩) الجامع لأحكام القرآن ، القرطبي ج ٣ ص ٩٧٢.

(٩٠) لسان العرب ج ٢ ص ٩٦٦ ، القاموس المحيط ج ١ ص ١١٠.

(٩١) المذهب ج ٢ ص ٢٧٢.

(٩٢) شرح منتهى الإرادات ، البهوتي ج ٣ ص ٩٧٢.

(٩٣) المغلى ج ١ ص ١٨١ ، نيل الأوطار ج ٧ ص ١٠١.

(٩٤) حاشية ابن عابدين ج ٤ ص ١٤ ، سبل السلام ، الصنعاني ج ٤ ص ٥.

والراجع ما ذهب إليه جمهور الفقهاء وذلك لأن السجن في اللغة معناه : المنع والإمسك وهو ضد التخلية ، والتغريب معناه الطرد والإبعاد فهما معنيان متنافيان مختلفان فلا يحمل أحدهما على الآخر.^(٩٠) فعلى ذلك يكون التغريب هو نفي الجاني من بلده الذي ارتكب فيه الجناية إلى بلد آخر.

والأصل في ذلك : قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ [المائدة : ٣٣].

وجه الدلالة : يبين الله سبحانه وتعالى في هذه الآية عقوبات قطاع الطرق المحاربين لله تعالى ولرسوله ﷺ. وقد عد من جملة هذه العقوبات عقوبة النفي فيدل على مشروعيته.

وكذلك روي عن أبي عمر رضي الله عنه قل : " أن النبي ﷺ ضرب وغرب ، وأن أبا بكر ضرب وغرب وأن عمر ضرب وغرب " .^(٩١)

قل الترمذي : " والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ منهم : أبو بكر وعمر وعلي وأبي بن كعب وعبد الله بن مسعود وأبو ذر وغيرهم " .^(٩٢)

أنواع التغريب :

التغريب يتنوع إلى أنواع هي :

- (١) المحاربة.
- (٢) تغريب الزاني البكر.
- (٣) التغريب تعزيراً.
- (٤) التغريب للمصلحة.

(٩٠) شرح الزرقاني على موطأ مالك. ج ٨ ص ٨٣ ، المنتقى شرح الموطأ ، الباجي. ج ٧ ص ١٣٧ .

شرح الخرشي. ج ٨ ص ٨٣

(٩١) مسقطات العقوبة الحديثة ، محمد إبراهيم محمد. ص ٧٤.

(٩٢) نيل الأوطار ، الشوكاني. ج ٧ ص ١٠١.

(٩٣) سنن الترمذي. ج ٤ ص ٧٨ ، المستدرک علی الصحیحین. ج ٤ ص ٣١٩.

(٩٤) سنن الترمذي. ج ٤ ص ٧١.

المحاربة :

نفي المحارب : قل تعالى : ﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ [المائدة : ٣٣]

فلاية الكريمة تبين أن من ضمن عقوبات المحاربين وهي القتل والصلب والقطع والنفي ، واختلف الفقهاء في هذه العقوبات هل هي على التخيير أو أنها على التوزيع باعتبار الجريمة ؟. فذهب المالكية^(١٠٠) والظاهرية^(١٠١) إلى أن هذه العقوبات على التخيير.

وذهب الحنفية^(١٠٢) والشافعية^(١٠٣) والحنابلة^(١٠٤) إلى أن هذه العقوبات على التوزيع باعتبار الجنائية ، فمن اقتصر من المحاربين على القتل قتل ومن اقتصر منهم على أخذ المال قطع من خلاف ، ومن لم يقتل ولم يأخذ مالا نفي ، ومن قتل وأخذ المال يقتل ويصلب.

والراجح هو ما ذهب إليه جمهور العلماء من كون هذه العقوبات على التوزيع باعتبار الجنائية.

(١٠٠) حاشية الدسوقي ج ٤ ص ٣٥٠ ، شرح الخرشي ج ٨ ص ١٠٥ ، الجامع لأحكام القرآن ج ٦ ص ١٥٢.

(١٠١) اخلّى ج ١١ ص ٣٠٠.

(١٠٢) فتح القدير ج ٥ ص ٤٢٣.

(١٠٣) مغني المحتاج ج ٤ ص ١٨١.

(١٠٤) شرح منتهى الإرادات ج ٣ ص ٣٧٥.

تغريب الزاني البكر :

فذهب جمهور الفقهاء إلى أنه يجب مع جلد الزاني الحر البالغ العاقل الذي لم يجمع في نكاح صحيح تغريبه سنة^(١٠٥) وقد نقل الإجماع على ذلك عدد من الفقهاء.^(١٠٦)

التغريب تعزيراً :

فلا خلاف بين الفقهاء في كون التغريب من أنواع التعزير. قال ابن حجر : معلقاً على نفي الرسول ﷺ للمختئين : وفي هذه الأحاديث مشروعية إخراج كل من يحصل به التأذي للناس عن مكانه إلى أن يرجع عن ذلك أو يتوب.^(١٠٧) وكذلك نص الماوردي^(١٠٨) وأبو يعلى^(١٠٩) على مشروعية النفي للمعزّر إذا تعدت ذنوبه حتى لا يؤدي إلى اجتذاب غيره إليها واستضراره بها. ومن جملة ما يندرج تحت النفي تعزيراً :

شارب الخمر : وذلك إذا كثّر الشاربون واستهانوا بالعقوبة فيفعل القاضي ذلك مبالغة في الزجر عنه. روي عن عمر رضي الله عنه أنه أتى بشيخ شرب الخمر في رمضان فضربه الحد ثم سيره إلى الشام.^(١١٠)

للمصلحة العامة : كما فعل عمر رضي الله عنه مع نصر بن الحجاج^(١١١) ، وكذلك ينفي المحتكر فالذي يعمد إلى شراء ما يحتاج إليه الناس فيحبسه عنهم ولا يبيعهم إياه إلا بضمن

(١٠٥) شرح الزرقاني ، الزرقاني ج ٨ ص ٨٣ ، اخلّى ج ١١ ص ١٨٣ ، كشف القناع ج ٦ ص ٩١ ، فتح الباري ج ١٢ ص ١٥٧ .

(١٠٦) نيل الأوطار ج ٧ ص ١٠٠ .

(١٠٧) فتح الباري ج ٩ ص ٣٣٦ .

(١٠٨) الأحكام السلطانية ، الماوردي ص ٣٣٦ .

(١٠٩) الأحكام السلطانية ، أبو يعلى الفراء ص ٢٧٩ .

(١١٠) المصنف ، عبد الرزاق ج ٧ ص ٣٨٢ ، السنن الكبرى ج ٨ ص ٣٣ .

(١١١) الطبقات الكبرى ، ابن سعد ج ٣ ص ٢٨٥ .

باهظ. فهذا المحتكر ظالم لغيره وهذا الظلم يجب على الحاكم إزالته^(١١٣) وكذلك المزور للوثائق ، وجريمة المبتدع في الدين ، والإضرار بالجيران وغير ذلك.^(١١٣)

الخاتمة :

- من دراستنا السابقة لموضوع الحبس في الفقه الإسلامي نخلص إلى :
- الحبس هو تعويق الشخص ومنعه من التصرف بنفسه وأنه مشروع بالكتاب والسنة والإجماع والمعقول.
- وأن أسباب الحبس كثيرة ومتعددة منها : - الحبس بالتهمة والحبس بالدين ، والحبس في القصاص والحدود والحبس تعزيراً.
- وأن الحبس يعد ويعتبر عذاباً في الفقه الإسلامي ، ولذلك فإن القاضي يتصفح أحوال المحبوسين.
- وأن مكان الحبس ينبغي أن يكون ملائماً لإقامة المحبوسين ولا ينتهك كرامتهم الإنسانية.
- - وأن من أنواع الحبس الملازمة والتغريب.

قائمة المراجع :

- (١) القرآن الكريم.
- (٢) الأحمـد : محمد بن عبد الله الأحمـد ، حكم الحبس في الشريعة ، مكتبة الرشد ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٤م.
- (٣) الباجي : أبو الوليد سليمان خلف بن سعيد الباجي ، المنتقى شرح موطأ مالك ، مطبعة السعادة ، مصر ، الطبعة الأولى ، ١٣٣٢هـ.
- (٤) البهوتي : منصور بن يونس البهوتي ، شرح منتهى الإرادات ، المطبعة الشرقية ، مصر ، الطبعة الأولى ، ١٣٦٩هـ.

(١١٣) فتح الباري ج ١٢ ص ١٦٠.

(١١٣) كشف القناع ج ٦ ص ١٢٨.

- (٥) البهوتي: كشف القناع عن متن الإقناع، المطبعة الشرقية، مصر، الطبعة الأولى، (د.ت).
- (٦) البيهقي: أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، السنن الكبرى، دار الفكر، بيروت، ١٩٨٠م.
- (٧) ابن تيمية: تقي الدين أبو العباس أحمد بن تيمية، مجموع فتاوى شيخ الإسلام، جمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، الدار العربية للطباعة، لبنان، الطبعة الأولى، ١٣٩٨م.
- (٨) ابن جزى: محمد بن أحمد بن جزى، القوانين الفقهية، دار القلم، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٧م.
- (٩) الجصاص: أحمد بن علي الجصاص، أحكام القرآن، المطبعة البهية المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٢٨م.
- (١٠) ابن حزم: أبو محمد علي بن أحمد بن حزم، المحلى، المطبعة المنيرية، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٣٤هـ.
- (١١) الحفيد: أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد الحفيد، بداية المجتهد، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٦٠م.
- (١٢) الخرشي: أبو عبد الله محمد الخرشي، شرح الخرشي على مختصر خليل، دار صادر، بيروت، ١٣٦٨هـ.
- (١٣) الخطيب: شمس الدين محمد بن أحمد الشريني الخطيب، مغني المحتاج إلي معرفة ألفاظ المنهاج، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٩٥٨م.
- (١٤) أبو داود: أبو داود سليمان بن الأشعث أبو داود، سنن أبي داود، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م.
- (١٥) ابن أبي الدم: شهاب الدين إبراهيم بن عبد الله بن أبي الدم، أدب القضاء وهو الدر المنظومات في الأقضية والحكومات، تحقيق محمد مصطفى الزحيلي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، مطبعة زيد بن ثابت، ١٩٧٥م.

- (١٦) الرملي : شمس الدين محمد بن أحمد بن حمزة الرملي ، نهاية المحتاج إلي شرح المنهاج ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٦٧م.
- (١٧) الزحيلي : وهبي الزحيلي ، أصول الفقه الإسلامي ، دار الفكر ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٦م.
- (١٨) الزرقاني : محمد عبد العظيم الزرقاني ، شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك ، المكتبة التجارية ، مصر ، الطبعة الأولى ، ١٩٣٦م.
- (١٩) زيدان : عبد الكريم زيدان ، الوجيز في أصول الفقه ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٩٨٥م.
- (٢٠) ابن سعد : أبو عبد الله محمد بن سعد ، الطبقات الكبرى ، دار صادر ، بيروت ، ١٩٦٨م.
- (٢١) الشهيد : أبو محمد حسام الدين عمر بن عبد العزيز الصدر الشهيد ، شرح آداب القاضي للخصاف ، مطبعة الإرشاد ، بغداد ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٧م.
- (٢٢) الشوكاني : محمد بن علي بن محمد الشوكاني ، نيل الأوطار في شرح منتقى الأخبار ، مطبعة بولاق ، القاهرة ، ١٣٩٧هـ.
- (٢٣) الشيرازي : أبو إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي ، المذهب في فقه مذهب الإمام الشافعي ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، الطبعة الثانية ، ١٩٥٦م.
- (٢٤) الصنعاني : محمد بن إسماعيل الصنعاني ، سبل السلام في شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، (د.ت).
- (٢٥) الصنعاني : عبد الرزاق بن همام الصنعاني ، المصنف ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٢م.
- (٢٦) الطبري : أبو جعفر محمد بن جرير الطبري ، جامع البيان في تفسير القرآن ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٣٢٥هـ.
- (٢٧) الطرابلسي : علاء الدين الطرابلسي ، معين الحكام فيما يتردد بين الخصمين من الأحكام ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٣م.

- (٢٨) ابن عابدين : محمد أمين بن عابدين ، حاشية بن عابدين رد المختار علي الدر المختار للحصكفي ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٩٦٦م.
- (٢٩) العسقلاني : أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، فتح الباري بشرح صحيح البخاري ، المطبعة السلفية ، القاهرة ، ١٣٩٠هـ.
- (٣٠) الفراء : أبو يعلى محمد بن الحسين الفراء ، الأحكام السلطانية ، تعليق محمد حامد الفقهي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٨٣م.
- (٣١) ابن فرحون : إبراهيم بن علي بن فرحون ، تبصره الأحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر ، الطبعة الأخيرة ، ١٩٥٨م.
- (٣٢) الفيروز ابادي : مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز ابادي ، القاموس المحيط ، مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، الطبعة الثانية ، ١٩٥٢م.
- (٣٣) القرطبي : محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن مطبعة الشعب ، مصر ، الطبعة الثانية ، ١٩٦٦م.
- (٣٤) ابن القيم : شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن القيم ، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية ، مطبعة السنة المحمدية ، القاهرة ، ١٩٥٣م.
- (٣٥) ابن ملجة : أبو عبد الله بن يزيد القرظي ويني بن ملجة ، سنن ابن ملجة ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء الكتب العربية ، مصر ، ١٩٥٢م.
- (٣٦) الماوردي : أبو الحسن محمد بن حبيب الماوردي ، الأحكام السلطانية ، دار الفكر القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٣م.
- (٣٧) الماوردي : آداب القاضي ، تحقيق عبيد الله بن هلال سرحان ، مطبعة الإرشاد بغداد ، ١٩٧١م.
- (٣٨) محمد : محمد إبراهيم محمد ، مسقطات العقوبة الحديثة ، دار الأصالة.

- (٣٩) ابن منظور : جمل الدين محمد بن مكرم بن منظور ، لسان العرب ، مصور عن الطبقة البولاقية مع تصويبات وفهارس المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر ، القاهرة.
- (٤٠) ابن نجيم : زين العابدين إبراهيم بن نجيم ، البحر الرائق شرح كنز الدقائق للنسفي ، دار المعرفة ، بيروت ، الطبعة الثانية.
- (٤١) النسائي : أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي ، سنن النسائي ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، الطبعة الأولى ، ١٩٦٤م.
- (٤٢) نظام : الشيخ نظام وجماعة من علماء الهند ، الفتاوى الهندية ، دار المعرفة ، بيروت ، ١٩٧٤م.
- (٤٣) النور : عوض الحسن النور ، القانون الجنائي الإسلامي السوداني ، شرح القسم العام ، دار هایل للطباعة والنشر ، (د.ت).
- (٤٤) النووي : محي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف النووي ، المجموع شرح المذهب ، الناشر زكريا علي يوسف ، مطبعة العاصمة ، القاهرة.
- (٤٥) النووي : شرح النووي على صحيح مسلم ، المكتبة المصرية ، مصر ، الطبعة الأولى.
- (٤٦) النيسابوري : أبو عبد الله الحاكم النيسابوري ، المستدرک على الصحيحين ، دار الفكر ، بيروت.
- (٤٧) ابن الهمام : كمال الدين محمد بن الهمام ، فتح القدير في شرح الهداية للمرغيناني ، المطبعة التجارية الكبرى ، القاهرة ، ١٣٥٦هـ.

ملخص الدراسة :

تتناول هذه الدراسة موضوع " الحبس " أو السجن في الفقه الإسلامي ، فتبين ابتداءً معنى الحبس لغة واصطلاحاً ، وتدلل على مشروعية الحبس من الكتاب والسنة والإجماع والمعقول ، وكذلك تبين الدراسة أسباب الحبس والشروط والصفات التي ينبغي أن تتوفر في المكان المعد للسجن والذي يعد جانباً مهماً من الدراسة إذ يبرز جوانب الرحمة والإنسانية في التشريع الإسلامي ، وكذلك تشير الدراسة إلى أنواع من الحبس في الإسلام.

Abstract:

This study handles the Prison Subject in Islam .It shows in the beginning , the meaning of imprison linguistically and in terminology .The study also provides the evidences for legality of prison from the Holy Quraan and Sunna as well as Agreement.

On the other hand the study also deals With the reasons for and features of prisons. This is considered an important Part of the study Since it shows the mercy and humanity in Islamic ligation .Some types of Prison are alos discussed.